

## دراسة تحليلية لاستراتيجية التحول الرقمي للإدارة الضريبية في إطار التجربة المصرية An analytical study of the digital transformation strategy for tax authority in the Egyptian experience

عمران عبد الحكيم<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup> جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، abdelhakim.amrane@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/05/03

تاريخ الاستلام: 2025/02/11

### ملخص:

يهدف هذا البحث إلى عرض ومناقشة مجالات التحول الرقمي للإدارة الضريبية في إطار التجربة المصرية للتحول الرقمي، ويركز على استعراض أبرز مجالات تطبيق عملية التحول الرقمي على مستوى الإدارة الضريبية المصرية، وكذا مناقشة بعض نتائجها خلال الفترة الأخيرة. ومن خلال هذا البحث، تتبين أهمية التجربة المصرية في المنطقة العربية في مجال رقمنة الإدارة الضريبية بكل محاورها ومجالاتها، وتتأكد بعض نتائجها الإيجابية من خلال التحسينات الملاحظة في تلك المؤشرات المرتبطة بالحصيلة الضريبية بشكل عام على ضوء التقارير والدراسات ذات الصلة بتلك المؤشرات. كلمات مفتاحية: التحول الرقمي، الإدارة الضريبية، التجربة المصرية. تصنيفات JEL: H21، H20، H3.

### Abstract:

This research aims to study and analyze the digital transformation strategy of the Egyptian tax authority, and it focuses on studying main fields of the digital transformation of the Egyptian tax authority. Also this research aims to discuss some results during the last years.

From the results of this research, the Egyptian experience is an important experience in the Arab region in the field of the digital transformation of the tax authority, and based on some reports and studies there are some positives indicators that indicate an observed improvement in tax revenues.

**Keywords:** Digital transformation; Tax authority; Egyptian experience.

**Jel Classification:**H3, H20, H21.

المؤلف المرسل:

## 1. مقدمة:

منذ بداية القرن الحادي والعشرين شهدت دول العالم مبادرات وبرامج مختلفة في مجالات التحول الرقمي، وذلك في محاولات منها للاستفادة من ما تتيحه التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات من مزايا تسمح بتحقيق كفاءة وفعالية أعلى في منظومتها المرتبطة بدور الدولة في تقديم خدماتها المتعددة وتسييرها لعلاقاتها بمواطنيها في إطار منظومة إلكترونية ذكية متكاملة، ويلاحظ في ضوء تلك البرامج للتحول الرقمي ارتباطها بشكل عام بمفاهيم وعناوين جديدة، منها الحكومة الإلكترونية، والحكومة الذكية، وهو ما يؤكد بدون شك بأن الحكومات والدول أمام خيار وحيد يقتضي العمل بطرق مدروسة وممنهجة للتوافق والتكيف مع التطورات المتسارعة والمتطلبات المترافقة مع العصر الرقمي.

### 1.1 إشكالية البحث:

انطلاقاً مما سبق، نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هي أهم النتائج المسجلة في مجال رقمنة الإدارة الضريبية في إطار التجربة المصرية للتحول الرقمي؟.

### 1. 2 أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يسلط الضوء على موضوع رقمنة الإدارة الضريبية بوصفه موضوعاً من المواضيع الهامة في السنوات الأخيرة، وذلك لما له من أهمية على مستوى الكثير من الحكومات والدول ضمن اهتماماتها بمجالات التحول الرقمي بكل أبعادها ومستوياتها وإجراءاتها، لذلك، فإن ما تقوم به الجمهورية المصرية ضمن سياق رقمنة الإدارة الضريبية ضمن رؤية مصر 2030 يستدعي التركيز على إبراز مجالات وكيفيات تطبيق عملية التحول الرقمي على مستوى الإدارة الضريبية المصرية، وكذا مناقشة بعض نتائجها، وذلك قصد تبيين نتائجها الإيجابية واستدراك ومعالجة نقاط ضعفها ضمن ما تستدعيه عمليات التقييم لكل مجالات وإجراءات المنظومة الرقمية للإدارة الضريبية، وذلك قصد تطويرها وتحسينها بما يتوافق مع المستجدات التي تقتضيها التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الضريبي بشكل عام.

### 1. 3 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استعراض ومناقشة مجالات رقمنة الإدارة الضريبية في إطار التجربة المصرية للتحول الرقمي وفقاً لرؤية مصر 2030، ويركز على أبرز أهم مجالات تطبيق عملية التحول الرقمي على مستوى الإدارة الضريبية المصرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يهدف هذا البحث إلى

مناقشة بعض نتائج هذه التجربة المصرية لرقمنة الإدارة الضريبية من خلال استعراض بعض المؤشرات والنتائج المرتبطة بها اعتماداً على التقارير والدراسات المنشورة حولها خلال الفترة الأخيرة.

#### 1. 4 خطة البحث:

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، سيتضمن هذا البحث المحاور الأساسية التالية:

- الإطار العام لسياسة التحول الرقمي للإدارة الضريبية في مصر
- مجالات رقمنة الإدارة الضريبية في مصر.
- عرض ومناقشة أهم النتائج المرتبطة بمجالات رقمنة الإدارة الضريبية في مصر.

#### 2. الإطار العام لسياسة التحول الرقمي للإدارة الضريبية في مصر:

##### 1.2 السياق العام للتحول الرقمي في مصر:

##### 1.1.2 تعريف التحول الرقمي:

يمكن في إطار ضبط مفهوم شامل للتحول الرقمي الاعتماد على التعريف التالي: يعرف التحول الرقمي بأنه: "أسلوب للعمل الحديث باستخدام الوسائل الرقمية وأساليب التكنولوجيا الحديثة لانجاز الأعمال بشكل أوسع وأسرع وأكثر....." (نصير، 2020، صفحة 15). كما يعرف التحول الرقمي من وجهة نظر الحكومة بأنه: "مشروع حكومي يشمل خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة في الدولة، ويتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والأساسية المرتبطة بخدمة الأفراد، والمؤسسات والاستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الذكي، بالاعتماد على التقنيات الحديثة والمتطورة." (حسين، 2023، صفحة 385).

وعلى ضوء ذلك، فإن أحد الكتاب يصف الوضع المرتبط بالتحول الرقمي ومجالاته المختلفة من خلال العبارة التالية: "لم تعد العلاقات التقليدية بين الحكومة والخدمة والمواطن هي ذاتها في القرن الحادي والعشرين أو كما كانت عليه في السابق، والحكومات أصبحت أمام خيار وحيد وهو تبني مناهج ومنظومات عمل جديدة هادفة وممكنة وسريعة الاستجابة ومتوافقة مع معايير ومتطلبات العصر الرقمي" (الخوري، 2020، صفحة 14).

##### 1.1.2 إستراتيجية التحول الرقمي في مصر من رؤية مصر 2030:

في السنوات الأخيرة، اهتمت الحكومة المصرية على غرار الكثير من الدول بتطبيق آليات التحول الرقمي، وقد تجسد ذلك الاهتمام وتوضحت مجالاته ومشاريعه من خلال ما يسمى برؤية

مصر 2030، حيث يشكل التحول الرقمي عنصرا أساسيا ضمن رؤية مصر 2030 بهدف تحويل مصر إلى مجتمع رقمي قائم على المعرفة والتكنولوجيا (الصبور، 2023، صفحة 49).

## 2.2 سياقات ومراحل التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية في مصر:

### 1.2.2 الخطة الإستراتيجية التدريجية لرقمنة الإدارة الضريبية في مصر:

في سياق التوجه الحكومي نحو تنفيذ سياسة التحول الرقمي للإدارة الضريبية المصرية، فقد تم تطبيق مجالات الرقمنة بالإدارة الضريبية المصرية من خلال العمل على تطبيق المنظومة الالكترونية بداية من عام 2020، والتي جاءت تطبيقا لاستراتيجية التحول الرقمي التي انتهجتها مصر مؤخرا، والتي شملت العديد من القطاعات، ومن أهمها قطاع الضرائب الذي يعد واحدا من القطاعات التي تم التركيز عليها، وذلك قصد القيام بالإصلاح الضريبي الحقيقي الذي يساعد على رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية. وعلى ضوء ذلك، تم وضع خطة استراتيجية تدريجية لتطبيق المنظومة الالكترونية بمصلحة الضرائب، والتي شملت المراحل الثلاثة التالية (نصير، 2020، الصفحات 27-29):

- المرحلة الأولى: مرحلة القرارات الضريبية.
- المرحلة الثانية: مرحلة الفاتورة الإلكترونية.
- المرحلة الثالثة: مرحلة الفحص الإلكتروني.

### 2.2.2 الأهداف الأساسية من تطبيق عملية التحول الرقمي على الإدارة الضريبية المصرية:

يمكن الإشارة إلى الأهداف الأساسية المنتظرة من تطبيق عملية التحول الرقمي على الإدارة الضريبية في مصر من خلال النقاط الهامة التالية (ماهر، 2023، صفحة 27):

- بناء نظام رقمي متكامل للمنظومة الضريبية عبر الاستفادة من ما تتيحه التكنولوجيات الحديثة من مزايا في هذا المجال، وكذا التركيز على رفع كفاءة المنظومة الضريبية عبر حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة وبما يضمن تحقيق العدالة الضريبية بوصفها من أهم من مبادئ المنظومة الضريبية بشكل عام.
- ضمان استدامة المصادر التمويلية للموازنة العامة للدولة وزيادة حصيلتها عبر التقليل من التهرب الضريبي، ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية، وكذا التركيز على زيادة الحصيلة الضريبية عبر الاهتمام بدمج الاقتصاد غير الرسمي بكل مجالاته، وكذا توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة عدد المكلفين من الأفراد والشركات، وكذا تفعيل التحصيل الضريبي وتقليل الفجوة الضريبية.

- توحيد الإجراءات وميكنتها وتيسيرها على المتعاملين بما يضمن خلق منظومة ضريبية تحفز وتشجع على الاستثمار، وتساهم في توسيع القدرات التصديرية، وخلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز مستويات النمو الاقتصادي، وكذا المساهمة من جانب آخر، وبطريقة غير مباشرة في دعم خطة الشمول المالي، وتقديم خدمات مالية إلكترونية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.

### 3.2.2 محاور تطبيق عملية التحول الرقمي على مستوى الإدارة الضريبية المصرية:

تقوم الرؤية الإستراتيجية لتحقيق وتطبيق عملية التحول الرقمي على مستوى الإدارة الضريبية المصرية من خلال المحاور التالية (ماهر، 2023، الصفحات 30-32):

- محور تطوير التشريعات الضريبية.

- محور إعادة هندسة الإجراءات الضريبية.

- محور الميكنة الشاملة لمصالح الإدارة الضريبية لتصبح إدارة إلكترونية.

- محور تطوير بيئة العمل وتطوير العنصر البشري.

وعلى ضوء المحاور الأساسية التي تقوم عليها الرؤية الإستراتيجية لتحقيق وتطبيق عملية التحول الرقمي على مستوى الإدارة الضريبية المصرية، فيلاحظ أن مجالات رقمنة الإدارة الضريبية قد شملت العديد من المجالات، منها المجال التشريعي، ومجال الوسائل والإجراءات، وكذا مجال الهيكل التنظيمي والموارد البشرية.

### 3. مجالات رقمنة الإدارة الضريبية في مصر:

تسعى الإدارة الضريبية في مصر ضمن خطتها الاستراتيجية للتحول الرقمي إلى الوصول إلى رقمنة 16 عملية ضريبية، والتي منها ما يتعلق بالتسجيل والإقرارات، والمدفوعات والغرامات، وكذا الفحص والتدقيق والظعن والتحصيل ورد الضريبة، وذلك بالإضافة إلى الضرائب الدولية والإعفاءات وغيرها من العمليات الضريبية الأخرى (نصير م.، 2023، صفحة 621).

### 1.3 التسجيل الضريبي الإلكتروني:

يعد التسجيل الإلكتروني من الخطوات الأولى نحو تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في مصر، ويكون ذلك من خلال إلزام المكلف بإمداد الإدارة الضريبية بكافة البيانات المتعلقة به من خلال الموقع الإلكتروني، وهو ما يسمح بإصدار البطاقة الضريبية الذكية، ويلاحظ هنا أن عملية التسجيل الإلكتروني تعد بمثابة اللبنة القانونية التي تبنى على أساسها جميع الإجراءات الضريبية الأخرى في إطار رقمنة الإدارة الضريبية في مصر (زيدان، 2021، صفحة 290).

### 2.3 الإقرارات الضريبية الإلكترونية:

لقد تطلبت عملية رقمنة الإدارة الضريبية في مصر ضرورة أن تتم عملية إيداع مختلف الإقرارات الضريبية إلكترونياً، وهو ما من شأنه أن يوفر المعلومات الدقيقة والفورية التي تضمن سرعة الانتهاء من الإجراءات الضريبية الأخرى بشكل أكثر دقة في ضوء الدور الهام الذي تقوم به الإدارة الضريبية في مجال تحسين مستويات التحصيل الضريبي بشكل خاص.

#### 1. 2.3 سيرورة رقمنة الإقرارات الضريبية الإلكترونية:

يعد تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية البداية الحقيقية لعملية التحول الرقمي للإدارة الضريبية المصرية، وقد بدأ ذلك التحديث للمنظومة الضريبية في مجال تقديم الإقرارات الضريبية من خلال إصدار قرار وزير المالية رقم 221 عام 2018، والذي من خلاله تم إلزام المكلفين (شركات الأموال) بتقديم الإقرارات المتعلقة بضريبة الدخل إلكترونياً، وقد تم إطلاق النظام الإلكتروني للإقرارات الضريبية بصفة تجريبية خلال شهر أكتوبر 2018، وقد توالى بعد ذلك صدور قرارات لاحقة في هذا المجال، ليتم بذلك إلزام كل المكلفين بتقديم إقراراتهم الضريبية إلكترونياً (زيدان، 2021، الصفحات 299-300).

#### 2. 2.3 طبيعة الإقرارات الضريبية الإلكترونية وأنواعها، ومجالاتها:

أ. طبيعة وأنواع الإقرارات الضريبية الإلكترونية: يلتزم المكلف بتقديم الإقرارات الضريبية الخاصة به من خلال الوسائل الإلكترونية المتاحة، وذلك بعد حصوله على كلمة المرور السرية، وتتعدد طبيعة تلك الإقرارات الضريبية كما يلي:

- إقرارات ضريبية شهرية: هذه الإقرارات الضريبية الشهرية تتم إلكترونياً، وهي تتعلق أساساً بالضريبة على القيمة المضافة، وكذا ضريبة الجدول المستحقة بحسب الأحوال، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الشهر التالي لانتهاء الفترة الضريبية.

- إقرارات ضريبية ربع سنوية (فصلية): هذه الإقرارات الضريبية تتم إلكترونياً، وهي تتعلق بدفع الضرائب المترتبة على الأجور والمرتبات وما في حكمها، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الأشهر جانفي وأفريل، جويلية وأكتوبر، على أن يرافق ذلك إقرار ضريبي بالتسوية النهائية موضحاً إجمالي ما قد تقاضاه العامل خلال السنة، وذلك خلال شهر جانفي من كل سنة.

- إقرارات ضريبية سنوية: هذه الإقرارات الضريبية تتم إلكترونياً، وهي تتعلق بأن يلتزم كل مكلف خاضع لأحكام قانون الضريبة على الدخل بأن يقدم إلى المصالح الضريبية إقراراً

سنويا قبل أول أبريل من كل سنة للأشخاص الطبيعيين، أو قبل أول ماي من كل سنة بالنسبة للأشخاص المعنويين.

#### ب. مراحل تنفيذ الإقرارات الضريبية الإلكترونية:

لقد تم التنفيذ المرحلي والتعميم لنظام الإقرارات الضريبية الإلكترونية في التجربة المصرية من خلال العديد من المراحل، حيث صدر أولا قرار وزير المالية رقم 744 لسنة 2018 المتعلق بإلزام كافة شركات الأموال بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا اعتبارا من تاريخ 2018/10/01، وتنتهي العملية عبر العديد من المراحل المتلاحقة وعبر فترات مختلفة بصدر قرار وزير المالية رقم 296 لسنة 2020، والذي تم من خلاله إلزام الممولين من الأشخاص الطبيعيين بتقديم الإقرارات إلكترونيا بداية من تاريخ 2021/01/01.

#### 3.3 نظام الفاتورة الإلكترونية::

##### 1.3.3 تعريف الفاتورة الإلكترونية:

تعرف الفاتورة الإلكترونية بأنها: "فاتورة يتم إنشاؤها عبر الإنترنت، وعادة ما يتم إنشاؤها من خلال استخدام نظام محاسبة أو تمويل أو حل برمجي، ويسمح هذا عادة للفرد أو الشركة بإجراء الدفع لتسجيل الدخول إلى النظام أو المنصة والوصول إلى سجل الفواتير المدفوعة مسبقا وغيرها من المعلومات." (نصير م.، 2020، صفحة 196)، كما تعرف الفاتورة الإلكترونية بأنها: "مستند رقمي يثبت معاملات بيع السلع و/أو الخدمات له مكونات وخصائص محددة يتم إعداده والتوقيع عليه إلكترونيا وإرساله واستلامه بمعرفة الممول من خلال المنظومة ومراجعته والتحقق منه لحظيا من جانب المصلحة.." (وزارة المالية المصرية، 2020، صفحة 4).

وكما هو متعارف عليه في المجال المحاسبي والضريبي، فإن الفاتورة تعتبر من أهم السندات والوثائق الثبوتية في إثبات المعاملات التجارية، وبالتالي فإن الفاتورة الإلكترونية هي بمثابة بديل للفاتورة الورقية، وهي مستند إلكتروني يثبت المعاملات التجارية عبر الوسائل الإلكترونية حسب الشكل والمحتوى المتعارف عليه لدى الجهات الضريبية المشرفة على النظام الإلكتروني للفاتورة الإلكترونية، ويلاحظ على ضوء ما سبق، أن الأطراف المشاركة في منظومة الفاتورة الإلكترونية تشمل 03 أطراف أساسية، وهي كالتالي:

- مصدر الفاتورة: وهو البائع المسؤول عن بيع السلع والخدمات.
- مستلم الفاتورة: وهو المشتري للسلع أو المتلقي للخدمات.

- معتمد الفاتورة: ويتمثل في مصلحة الضرائب المصرية بصفتها المسؤولة عن عمليات المراجعة للفواتير الإلكترونية.

### 2.3.3 التعريف بنظام الفاتورة الإلكترونية ومراحله:

إن إطلاق نظام الفاتورة الإلكترونية من طرف الإدارة الضريبية المصرية يعد بدون شك أحد المشروعات الهامة في إطار برنامج الرقمنة الحكومية في شكله العام، وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء نظام مركزي للفواتير الإلكترونية لإعداد وتلقي ومراجعة الفواتير لحظيا وبصيغة رقمية، وقد كان ذلك من خلال القرار الوزاري رقم 188 لسنة 2020. وقد تم التنفيذ المرحلي والتعميم لنظام الفاتورة الإلكترونية في التجربة المصرية من خلال المراحل التالية (نصير م، 2020، الصفحات 48-49):

- المرحلة الأولى: وقد بدأت بتاريخ 2020/11/15، وقد شملت 134 شركة تابعة للمركز الضريبي لكبار الممولين (أو المكلفين).
- المرحلة الثانية: وقد بدأت بتاريخ 2021/02/15، وقد شملت 348 شركة تابعة للمركز الضريبي لكبار الممولين (أو المكلفين).
- المرحلة الثالثة: فقد تمت بتاريخ 2021/05/15، وقد شملت باقي الشركات التابعة للمركز الضريبي لكبار الممولين، وذلك بإجمالي 2560 شركة.
- المرحلة الرابعة: وقد بدأت بتاريخ 2021/09/15، وقد شملت الشركات التابعة لكبار المهن الحرة ومتوسطي الممولين.
- المرحلة الخامسة: وقد بدأت بتاريخ 2021/12/15، وقد تم إلزام شركات المساهمة وشركات الاستثمار بالقاهرة والإسكندرية والبالغ عددها 35 ألف شركة.
- المرحلة السادسة: وقد بدأت بتاريخ 2022/03/15، وقد تم فيها إلزام جميع الممولين في كافة المناطق الجغرافية ضمن حجم أعمال أكبر من 100 مليون جنيه مصري، وذلك بعدد 3530 شركة.
- المرحلة السابعة: وقد بدأت بتاريخ 2022/05/15، وقد تم فيها إلزام جميع الممولين في كافة المناطق الجغرافية ضمن حجم أعمال أكبر من 50 مليون جنيه مصري وأقل من 100 مليون جنيه مصري، وذلك بعدد 2497 شركة.
- المرحلة الثامنة: وقد بدأت بتاريخ 2022/06/15، وقد تم فيها إلزام جميع الممولين في كافة المناطق ضمن رقم أعمال أقل من 50 مليون جنيه، وذلك بعدد 747780 شركة.

### 3.3.3 أهمية نظام الفاتورة الإلكترونية:

تكمن أهمية نظام الفاتورة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة الضريبية المصرية في النقاط الأساسية التالية (ماهر، 2023، صفحة 27):

- تحسين مستويات الكفاءة والفعالية في أداء المنظومة الضريبية في كل مجالاتها، وكذا تمكين الإدارة الضريبية من المتابعة اللحظية لكافة المعاملات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين، وهو ما يسمح فعلا بضبط وتحديد رقم الأعمال الحقيقي للشركات.
- إحكام السيطرة على السوق الموازي ومحاربة الاقتصاد غير الرسمي، والقضاء على الفواتير الوهمية أو الفواتير المزورة، وكذا التقليل من حجم التهرب الضريبي من خلال المراقبة العملية للمعاملات بين الشركات بعضها ببعض، وكذا الحد من عمليات الغش والتلاعب في بيانات الفواتير الورقية المقدمة إلى الإدارة الضريبية.

ومن جانب آخر، فقد يكون لمنظومة الفاتورة الإلكترونية مزايا أخرى قد تستفيد منها الشركات عن الإلتزام بها منها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التخفيض في العمليات اليدوية بدءاً من تحرير الفواتير إلى غاية استلامها وتسويتها المالية بالطريقة التقليدية، وكذا تخفيف الأعباء الإدارية، وتقليل تكلفة المعاملات والاستغناء التدريجي عن أرشفة الفواتير ورقياً.

### 4.3 نظام التحصيل الإلكتروني للمستحقات الضريبية:

#### 1.4.3 التعريف بنظام التحصيل الإلكتروني:

يعد نظام التحصيل الإلكتروني للمستحقات الضريبية جزءاً من المشروع القومي للتحصيل الإلكتروني للمستحقات الحكومية من خلال إتاحة وسائل السداد غير النقدية للممولين والمسجلين بمصلحة الضرائب المصرية.

#### 2.4.3 الأهداف المنتظرة من تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني للمستحقات الضريبية:

إن الأهداف المرجوة من تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني للمستحقات الضريبية تتميز بالتعدد، ولعلنا نذكر منها الأهداف التالية:

- رفع من مستويات كفاءة عمليات التحصيل للمستحقات الضريبية؛
- تيسير الإجراءات على الممولين والمسجلين بمصلحة الضرائب المصرية؛
- ضبط كفاءة عمليات التحصيل لمستحقات الخزنة العامة للدولة وإحكام الرقابة عليها؛
- رفع ترتيب مصر في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من خلال تيسير الإجراءات.

### 3.4.3 مراحل تنفيذ نظام التحصيل الإلكتروني للمستحقات الضريبية:

لقد كانت البداية من خلال العمل على تفعيل قرار وزير المالية رقم 269 لسنة 2018 بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومية للمبالغ التي تتجاوز 100 ألف جنيه بداية من 2018/06/27، وبعدها من خلال قرار وزير المالية رقم 760 لسنة 2018 المعدل لبعض أحكام القرار 269 بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني للمبالغ التي تتجاوز 500 جنيه بداية من 2019/05/01. وبداية من شهر مارس 2020 تم إتاحة السداد الإلكتروني لكل من ضريبي الدخل والقيمة المضافة على منظومة الإقرارات الإلكترونية بالإضافة إلى إتاحة خدمة المدفوعات الإلكترونية بالبنوك، وقد لحقت العمليات تطورات أخرى، منها:

- بتاريخ 2020/03/22 تم إتاحة إمكانية سداد إقرارات ضريبة القيمة المضافة وإقرارات الدخل على المنظومة الإلكترونية.

- بتاريخ 2020/03/22 تم إتاحة إمكانية سداد الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة على المنظومة الإلكترونية.

### 5.3 نظام الإيصال الإلكتروني:

#### 1.5.3 تعريف الإيصال الإلكتروني:

يمكن في إطار ضبط مفهوم الإيصال الإلكتروني الاعتماد على التعريف التالي: الإيصال الإلكتروني هو: "المحرر الإلكتروني الصادر من بائع السلعة أو مؤدي الخدمة للمستهلك للسلعة أو المستفيد من الخدمة." (نصير م.، 2020، صفحة 218).

#### 2.5.3 التعريف بنظام الإيصال الإلكتروني والأطراف الرئيسية المشاركة فيه :

إن إطلاق نظام الإيصال الإلكتروني من طرف الإدارة الضريبية المصرية يأتي في إطار استكمال عملية التحول الرقمي للإدارة الضريبية المصرية، وتأتي منظومة الإيصال الإلكتروني استكمالاً لمنظومة الفاتورة الإلكترونية والتي تتكامل معها بالتأكيد في إطار مشروع التحول الرقمي للمنظومة الضريبية المصرية، ويلاحظ على ضوء ما سبق، أن الأطراف المشاركة في منظومة الإيصال الإلكتروني تشمل 04 أطراف أساسية، وهي كالتالي:

- مصدر الإيصال: وهو الممول الذي يقوم بإجراء عمليات بيع السلع وتقديم الخدمات للمستهلكين.

- متلقي الإيصال: وهو المستهلك.
- مصلحة الضرائب المصرية: وهي الجهة المسؤولة عن متابعة إصدار الإيصالات وحفظ بياناتها والتحقق منها من خلال منصة منظومة الإيصال الإلكتروني.
- تاجر الهدايا: وهو التاجر المشترك بشبكة تجار الهدايا الخاصة بمنظومة الإيصال الإلكتروني، والذي يتم الحصول لديهم من الهدايا في إطار منظومة التحفيز مثل: الخصومات الفورية، قسائم الشراء.

### 3.5.3 أهداف منظومة الإيصال الإلكتروني:

- إن إطلاق منظومة الإيصال الإلكتروني من طرف الإدارة الضريبية المصرية له العديد من الأهداف، لعلنا نشير إلى أهمها كما يلي (مصلحة الضرائب المصرية، 2023، صفحة 12):
- العمل على التحول الرقمي للتعاملات التجارية بالاعتماد على أحدث الأساليب التقنية؛
  - العمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي في إطار تحقيق العدالة الضريبية؛
  - القضاء على الاقتصاد غير الرسمي، وتحديد حجمه الفعلي، وكذا دفعه للتحويل إلى الاقتصاد الرسمي؛
  - تكوين قاعدة بيانات ضخمة ودقيقة حول التعاملات التجارية، وهو ما يساهم في الاستفادة منها في إطار اقتصاديات البيانات.
  - التسهيل على المكلفين بالضريبة من خلال تطوير آليات الفحص وتقديم الإقرارات، وذلك بتسريع الإجراءات وتسهيلها نظرا لتوفر البيانات الدقيقة حول تعاملاتهم التجارية.

### 4.5.3 مراحل تنفيذ منظومة الإيصال الإلكتروني:

- سوف يتم التنفيذ المرحلي والتعميم لمنظومة الإيصال الإلكتروني من خلال المراحل التالية:
- المرحلة الأولى: وقد بدأت بتاريخ 2022/07/01، وقد شملت 153 ممول في منطقتي القاهرة والإسكندرية.
  - المرحلة الثانية: وقد بدأت بتاريخ 2022/10/01، وقد شملت 400 ممول في منطقتي القاهرة الكبرى والإسكندرية.
  - المرحلة الثالثة: فقد تمت بتاريخ 2023/01/15، وقد شملت 2000 ممول في منطقتي القاهرة الكبرى والإسكندرية.
  - المرحلة الرابعة: بدأت بتاريخ 2023/04/15 وتنتهي بتاريخ 2024/04/15، وذلك لتشمل كل ممولي القاهرة الكبرى والإسكندرية.

- المرحلة الخامسة: ستبدأ بتاريخ 2024/07/15 وتنتهي بتاريخ 2025/04/15، وذلك لتشمل كل ممولي الجمهورية المصرية.

### 6.3 منظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر:

#### 1.6.3 التعريف بمنظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر:

يشمل هذا المشروع إعداد تقارير عن إقرارات ضريبة القيمة المضافة وتصنيفها إلى حالات عالية المخاطر ومتوسطة ومنخفضة المخاطر، وتوجيه هذه الحالات إلى الجهات المختصة بالمصلحة للتحقق منها واتخاذ الإجراءات القانونية، وذلك من خلال القيام بعمليات الفحص إلكترونيًا للإقرارات الضريبية، حيث تم تطوير معايير اختيار العينة المعمول بها سابقًا لفحص الإقرارات الضريبية لتتحول إلى تقييم لمخاطر الفحص ووفقًا لأوزان نسبية تحدد أولويات الفحص لجميع الممولين بما يحقق التكامل في أعمال الفحص بين ضرائب الدخل وضريبة القيمة المضافة. ونشير في هذا الإطار، إلى أن مصلحة الضرائب المصرية قد قامت بإنشاء وحدة مركزية لتحليل المخاطر الخاصة بالإقرارات الضريبية، والتي تتمثل مهامها في اختيار عينة من تعاملات المسجلين من خلال منظومة الإقرارات الإلكترونية ودراستها من أجل التحقق من أن تلك الإقرارات تتطابق مع التعاملات المالية الحقيقية، ومن خلال برنامج BI يتم إعداد تقارير عن الإقرارات وتصنيفها إلى حالات عالية المخاطر ومتوسطة ومنخفضة، ووفقًا للتقارير عن الحالات عالية المخاطر تقوم مصلحة الضرائب المصرية بإجراءات الفحص للمكلفين وتحقق بالوثائق الثبوتية من وجود تصريحات وإقرارات مغلوطة، وفي حالة وجودها الفعلي يتم تحويل تلك الحالات المكتشفة إلى إدارة مكافحة التهرب الضريبي قصد اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

#### 2.6.3 أهداف منظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر:

على ضوء تقارير وزارة المالية، فإن الأهداف المنتظرة من تطبيق منظومة الإقرارات وإدارة حالات المخاطر تتمثل في الأهداف التالية:

- التركيز والعمل على إتاحة تقارير نوعية عن إقرارات ضريبة القيمة المضافة؛
- الحصول على إشارات الإنذار المبكر بالمخاطر الضريبية مع تصنيفها ووفقًا لدرجة الخطورة (حالات عالية المخاطر، حالات متوسطة المخاطر، حالات منخفضة المخاطر)، وهو ما يسمح باتخاذ الإجراءات الاستباقية بشأنها؛
- إحاكم مستويات الرقابة على حالات التهرب الضريبي بشتى صورها.

### 3.6.3 التنفيذ المرحلي لمنظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر:

لقد تم إطلاق المشروع التجريبي لمنظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر بداية من شهر أبريل 2019، وفي بداية 2020 تم بداية العمل الفعلي بهذه المنظومة.

### 7.3. منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة:

#### 1.7.3 التعريف بمنظومة الإجراءات الضريبية المميكنة:

في إطار العمل على تحقيق الميكنة الشاملة للإدارة الضريبية المصرية، فقد تم التركيز ضمن محور الميكنة الشاملة على ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية من أجل بناء قواعد بيانات ضريبية قصد تعظيم دور التكنولوجيا الحديثة على ضوء سياسة التوجه الرقمي في تقديم الخدمات المتعددة للمجتمع الضريبي وتطوير أسلوب العمل وفقا للإجراءات والتشريعات وكافة الأعمال الضريبية التي تم إعادة هندستها عبر استخدام أحدث الأنظمة في مجال الأعمال الضريبية، فقد تم إنشاء منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة من خلال توفير بوابة إلكترونية للمولين لتسهيل جميع الإجراءات والتعاملات الضريبية ورقمنة جميع الملفات الضريبية، وذلك بمشاركة عدة شركات عالمية (زيدان، 2021، الصفحات 286-287).

#### 2.7.3 المجالات المشمولة من خلال منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة:

تتيح منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة العمل على ستة عشر نشاطا ضريبيا(عملية ضريبية) على مستوى مصلحة الضرائب المصرية، بحيث يتم من خلال تلك المنظومة الإدارة الرقمية لحوالي 64 إجراء ضريبي، لا سيما منها الإجراءات الضريبية المتعلقة بمجالات التسجيل والإقرارات الضريبية والمدفوعات، الفحص والتدقيق، وكذا الإعفاءات، وإدارة حسابات الممولين، الطعون وقضايا المنازعات، وكذا التهرب الضريبي، وغيرها من الإجراءات الضريبية الأخرى (نصير م، 2020، الصفحات 34-35).

#### 3.7.3 التشغيل التدريجي لمنظومة الإجراءات الضريبية المميكنة:

لقد بدأ التشغيل التجريبي لمنظومة الإجراءات الضريبية المميكنة في الأول من جانفي 2021، وذلك بالتطبيق على مركز كبار الممولين ومركز متوسطي الممولين، وكذا مركز كبار المهن الحرة، حيث تم البدء بشكل أولي بحوالي 11 ألف ممول ضمن تلك المراكز، على أن يتم التطبيق اللاحق لهذه المنظومة الجديدة لتشمل باقي الإدارات الضريبية على مستوى الجمهورية.

#### 4. عرض ومناقشة أهم النتائج المرتبطة بمجالات رقمنة الإدارة الضريبية في مصر:

##### 1.4. النتائج المتعلقة بالتحسن الملاحظ على ضوء المؤشرات الدولية:

1.1.1 تحسن مؤشر دفع الضرائب: لقد شهد مؤشر دفع الضرائب في مصر تحسنا، بحيث تحسن ترتيب مصر بثلاثة مراكز، وذلك بالانخفاض الملحوظ في الوقت الذي يستغرقه دفع الضرائب سنويا من 392 ساعة سنويا إلى 370 ساعة سنويا، ويرجع ذلك حسب بعض الدراسات إلى تطبيق المنظومة الإلكترونية على كافة الشركات وكذا تطبيق الإقرارات الإلكترونية، وهو ما أدى إلى التيسير على المتعاملين وتبسيط تعاملاتهم مع الإدارة الضريبية المصرية (بيسوني، 2023، صفحة 267).

2.4. النتائج المتعلقة بالتحسن الملاحظ في الحصيلة الضريبية على ضوء بعض الدراسات الميدانية، وكذا التقارير الصادرة عن وزارة المالية المصرية:

##### 1.2.4 النتائج المتعلقة بالتحسن في الحصيلة الضريبية على ضوء بعض الدراسات الميدانية:

أ. دراسة بعنوان: ملامح التطور في السياسات الضريبية (مارس 2023): وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: هل انعكست التطورات والإصلاحات التي تم تنفيذها على كفاءة النظام الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية لنظام الضرائب على الدخل والأرباح؟. وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة إلى وجود أثر ملموس للتطورات التي شهدتها نظام الضرائب على الدخل والأرباح على الحصيلة الضريبية في مصر، مع الإشارة إلى أن أحد هذه الإصلاحات يشمل جانب التحول الرقمي على مستوى مصلحة الضرائب المصرية (زكي، 2023، صفحة 34).

ب. دراسة بعنوان: التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثره على الإيرادات الضريبية/دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب بالقاهرة (أفريل 2023): أظهرت النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة إلى وجود تنامي مضطرد في حجم الإيرادات الضريبية ارتباطا بالتوجه نحو التحول الرقمي المطبق من طرف الإدارة الضريبية المصرية (حسن، 2023، صفحة 374).

ج. دراسة بعنوان: التحصيل الإلكتروني لدعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب/دراسة تجارب دول عربية (ديسمبر 2022): أظهرت النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة إلى أن مشاريع تطوير وميكنة المنظومة الضريبية في مصر قد ساهمت في رفع كفاءة التحصيل الضريبي، حيث ساعدت أنظمة الإقرارات الإلكترونية والفاتورة الإلكترونية ومنصة الإجراءات الضريبية

## دراسة تحليلية لاستراتيجية التحول الرقمي للإدارة الضريبية في إطار التجربة المصرية

الممكنة الموحدة في حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، وإرساء دعائم العدالة الضريبية (نشيدة، 2022، صفحة 534).

3.4. النتائج المتعلقة بالتحسن الملاحظ في الحصيلة الضريبية على ضوء التقارير الصادرة عن وزارة المالية المصرية:

3.4.1 تقرير صادر عن وزارة المالية بعنوان: أهم إنجازات ومشروعات وزارة المالية خلال الفترة 2018-2021 والمشروعات المستقبلية (جوان 2021): من خلال العديد من مشروعات التطوير والميكنة الشاملة للمنظومة الضريبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات في مصر، فقد أظهر هذا التقرير ما مفاده أنه "كان لإصلاح السياسة والإدارة الضريبية أثر ملحوظ في تحسن أداء حصيلة الإيرادات الضريبية (الضرائب العامة، والضرائب على القيمة المضافة) في ظل مشروعات الإصلاح الهيكلي لمصلحة الضرائب المصرية، حيث زادت حصيلة الضرائب على الدخل بنسبة تفوق 250% تقريباً من العام المالي 2014/2015 إلى العام المالي 2019/2020، كما زادت حصيلة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 200% تقريباً خلال ذات الفترة."

3.4.2 تقرير صادر عن وزارة المالية بعنوان: إنجازات ومشروعات وزارة المالية، حصاد ستة أعوام (جوان 2014-جوان 2020): أظهر هذا التقرير وجود أثر ملحوظ في تحسن الإيرادات الضريبية مع مشروعات الإصلاح للمصالح التابعة لوزارة المالية بما فيها مصلحة الضرائب المصرية، حيث لوحظ تزايداً في حصيلة إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة المعنية لتصل إلى 994 مليار جنيه مصري لعام 2020/2021 (عبد الرزاق، 2020، صفحة 22).

3.4.3 تقرير صادر عن وزارة المالية بعنوان: تقرير بخصوص الإنفاق الضريبي بمصر وحجم الفاقد الضريبي: أظهر هذا التقرير تحسناً ملحوظاً في إجمالي الحصيلة الضريبية خلال الفترة 2022-2023، وذلك كما تبينه الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق:

الجدول رقم 01: تطور الحصيلة الضريبية في مصر خلال الفترة 2018-2023

2022/2023	2021/2022	2020/2021	2019/2020	2018/2019	طبيعة الإيرادات الضريبية
1258	991	833	739	736	إجمالي الإيرادات الضريبية بالمليار جنيه مصري : منها
516	386	321	286	250	الضرائب على الدخل (الأشخاص والشركات)
555	454	384	329	350	الضرائب على السلع والخدمات بما فيها الضريبة على القيمة المضافة
59	42	36	32	42	الضرائب الجمركية
6,12	4,59	5,15	3,39	4,85	الضرائب العقارية

المصدر: (وزارة المالية المصرية، 2024، صفحة 16)

ويلاحظ من خلال الأرقام السابقة ذلك التحسن الملاحظ من سنة إلى أخرى من حيث إجمالي الحصيلة الضريبية بمختلف أنواعها وأشكالها، بحيث انتقلت من حيث قيمتها من 736 مليار جنيه مصري نهاية العام المالي 2019/2018 إلى ما يقارب 1 260 مليار جنيه مصري نهاية 2023/2022، وهو ما يعني تزييدا بنسبة قدرها 27% مقارنة بالعام 2022/2021، ويعزى ذلك إلى التطور الحاصل في حصيلة أغلب أنواع الضرائب المشكّلة لهيكل النظام الضريبي في مصر، لا سيما منها التطورات التالية:

- زيادة الحصيلة المتأتية من الضرائب على الدخل بنسبة 33,6% خلال الفترة 2023-2021، وكذا زيادة الحصيلة المتأتية من الضرائب على السلع والخدمات بنسبة 22,3% خلال الفترة 2023-2021.

- زيادة الحصيلة المتأتية من الضرائب الجمركية بنسبة 38,3% خلال الفترة 2023-2021.

- زيادة الحصيلة المتأتية من الضرائب العقارية بنسبة 33,1% خلال الفترة 2023-2021.

وعلى الرغم من ذلك التحسن الملاحظ في الحصيلة الضريبية في مصر خلال الفترة الأخيرة، إلا أن ذلك يبقى بعيدا عن المؤشرات الدولية المسجلة في هذا المجال، حيث تبلغ نسبة الإيرادات الضريبية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 12,5% في عام 2022، وذلك بالمقارنة مع متوسط نفس النسبة في إفريقيا بحوالي 15,6%، وبمتوسط يتجاوز 34% في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهو ما يؤكد على أن مصر مازالت مطالبة ببذل المزيد من الجهود للوصول إلى مؤشرات متقاربة مع مؤشرات الدول النظيرة في هذا المجال.

4.4. النتائج المتعلقة بالتحسن الملاحظ في تجميع معلومات بشكل أفضل حول شكل الاقتصاد والمعاملات التجارية الحقيقية:

على ضوء منشورات وزارة المالية، فإن عدد الفواتير الإلكترونية اليومية تتشكل من حوالي مليون و 350 ألف فاتورة يوميا، وذلك بالمقارنة مع 40 ألف فاتورة عند بداية منظومة الفاتورة الإلكترونية، وهذا ما قد يمكن اعتباره جانبا إيجابيا يساعد بدون في فهم أفضل للواقع الاقتصادي الحقيقي وحجم معاملاته التجارية والمالية، وبالتالي تحقيق قاعدة ضريبية واسعة يمكن أن تشكل رافدا يعول عليها في تعبئة الإيرادات الضريبية في إطار السعي إلى تحقيق مبادئ العدالة الضريبية والكفاءة الاقتصادية التي تتطلبها في هذا الإطار السياسة الضريبية الفعالة، وقد يتوضح ما سبق ذكره من خلال الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق:

الجدول رقم 02: تطور عدد الفواتير الإلكترونية خلال الفترة 2021-2023

التاريخ	عدد الشركات	عدد الفواتير الإلكترونية المصدرة
2021/11/13	470 شركة	تم إرسال 7 مليون فاتورة إلكترونية من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية
2022/04/01	/	عدد الفواتير اليومية هو 500 ألف فاتورة يوميا، بالمقارنة مع 40 ألف فاتورة عند بداية منظومة الفاتورة الإلكترونية
2023/08/03	460 ألف شركة	تم إرسال 750 مليون فاتورة بشكل إجمالي
2023/11/04	/	يتم إرسال مليون و 350 ألف فاتورة يوميا، كما تم إرسال بشكل إجمالي 826 مليون فاتورة إلكترونية.

المصدر: مصلحة الضرائب المصرية، معطيات دورية للمصلحة.

وعلى ضوء ذلك، يشكل هذا العدد الهام من الفواتير الإلكترونية مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة للإدارة الضريبية، ويساهم في القضاء على التقدير الجزافي للضرائب بشكل عام.

4.4. النتائج المتعلقة بالتحسن الملاحظ في التقليل من حجم التهرب الضريبي في إطار ميكنة مصلحة الضرائب المصرية

على ضوء منشورات وزارة المالية، فقد تمكنت مصلحة الضرائب من تحقيق ما يلي:

- تم اكتشاف 22 ألف حالة تهرب ضريبي من خلال منظومة الفحص الإلكتروني؛
- كشفت منظومة تحليل المخاطر وجود اشتباهات لحوالي 10 آلاف حالة عن الفترة الضريبية مارس- ماي 2019، وبعد تصنيفها حسب درجة خطورتها، فقد تم الفحص منها لـ 2095 حالة، وتبين وجود تهرب لـ 830 حالة، وقد ترتب عن ذلك سداد 257 متهربا للضرائب المستحقة عليهم بقيمة 288 مليون جنيه مصري.
- أكثر من 49 ألف شركة من المتعاملين بالتجارة الإلكترونية تم حصرهم منذ جوان 2021؛ كما بلغ إجمالي التحصيلات من حملات التهرب الضريبي حوالي مليار جنيه مصري.
- منذ تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية تم اكتشاف 17000 حالة تهرب ضريبي، منهم 4600 حالة تم التصالح معهم، وكانت الحصيلة من تلك العملية تتجاوز 6 مليار جنيه مصري.

5. خاتمة:

1.5 نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث، النتائج التالية:

- إن مشروع التحول الرقمي على مستوى الإدارة الضريبية في مصر مازال مستمرا، وهو في مرحلة التوسع ليشمل من حيث مجالات التطوير كل مناطق ومحافظات الجمهورية المصرية.

- تتيح عملية رقمنة الإدارة الضريبية، لا سيما من خلال منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة العمل على ستة عشر نشاطا ضريبيا(عملية ضريبية) على مستوى مصلحة الضرائب المصرية، بحيث يتم من خلال تلك المنظومة الإدارة الرقمية لحوالي 64 إجراء ضريبي، لا سيما منها الإجراءات الضريبية المتعلقة بالمجالات التسجيل، الإقرارات الضريبية، المدفوعات، لفحص والتدقيق وغيرها من الإجراءات الضريبية الأخرى
- توجد دلائل ملموسة للتطورات التي شهدتها نظام الضرائب على الدخول والأرباح على الحصيلة الضريبية في مصر، وذلك من خلال التحسن الملاحظ من سنة إلى أخرى من حيث إجمالي الحصيلة الضريبية بمختلف أنواعها وأشكالها، بحيث انتقلت من حيث قيمتها من 736 مليار جنيه مصري نهاية العام المالي 2019/2018 إلى ما يقارب 1 260 مليار جنيه مصري نهاية العام المالي 2023/2022، وهو ما يعني تزيادا بنسبة قدرها 27% مقارنة بالعام المالي 2022/2021، ويعزى ذلك إلى التطور الحاصل في حصيلة أغلب أنواع الضرائب المشكلة لهيكل النظام الضريبي في مصر، مع الإشارة إلى أن أحد هذه الإصلاحات يشمل جانب التحول الرقمي على مستوى مصلحة الضرائب المصرية.
- إن العمل من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية قد سمح لمصلحة الضرائب المصرية بفهم أفضل للواقع الاقتصادي الحقيقي للمتعاملين الاقتصاديين وتحديد حجم معاملاتهم التجارية والمالية، وبالتالي تحقيق قاعدة ضريبية واسعة يمكن أن تشكل رافدا يعول عليها في تعبئة الإيرادات الضريبية في إطار السعي إلى تحقيق مبادئ العدالة الضريبية والكفاءة الاقتصادية التي تتطلبها في هذا الإطار السياسة الضريبية الفعالة، خصوصا وأن عدد الفواتير الإلكترونية اليومية تتشكل مع نهاية سنة 2023 من حوالي مليون و350 ألف فاتورة يوميا، وذلك بالمقارنة مع 40 ألف فاتورة عند بداية منظومة الفاتورة الإلكترونية، وهو ما يعد بالتأكيد مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة للإدارة الضريبية، والذي يمكن أن يساهم في القضاء على التقدير الجزافي للضرائب بشكل عام.

## 2.5 توصيات البحث:

- على ضوء نتائج البحث ، وقصد التدعيم أكثر لما يتعلق بفرص إنجاح مشروع التحول الرقمي لمصلحة الضرائب المصرية، فإنه يمكن ذكر التوصيات التالية:
- مواصلة العمل على تبني كل ما تتيحه التكنولوجيات الحديثة من إضافات وتحسينات في مجال العمل على استكمال مشروع التحول الرقمي للإدارة الضريبية، لا سيما الاستفادة بالتأكيد من

كل يتحده الذكاء الاصطناعي من مزايا تدعم مجالات المنظومة الرقمية للإدارة الضريبية بكل مجالاته ومحاورها وإجراءاتها؛

- التركيز من طرف مصلحة الضرائب المصرية على بناء عامل الثقة وتنمية الوعي بأهمية النظام الضريبي في حد ذاته من طرف كل المكلفين بالضريبة، ذلك أن التركيز على تحقيق مبادئ العدالة الضريبية والإنصاف في المعاملة والمساءلة من شأنه تعزيز تلك الثقة في إطار الإصلاح الضريبي المتوافق في حد ذاته مع مشروع التحول الرقمي.

- العمل على التقييم الدوري لكل مجالات وإجراءات المنظومة الرقمية للإدارة الضريبية، وذلك قصد تطويرها وتحسينها بما يتوافق مع نتائج التقييم من جهة، وبما يمكن من الأخذ بعين الاعتبار لكل المستجدات التي تقتضيها التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الضريبي بشكل عام.

### 6. قائمة المراجع:

#### • المؤلفات:

- 1 الخوري، علي محمد، 2020، بعد الميزانيات الهائلة: هل حققت مشاريع التحول الرقمي أهدافها، منشورات الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، الإمارات العربية المتحدة.
- 2 عبد العال زيدان، عاطف أحمد ، 2021، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، منشورات دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 3 مبروك، محمد نصير، 2022، الضرائب الإلكترونية، منشورات الدار الجامعية، مصر.

#### • المقالات:

- 1 الصبور، أحمد، 2023، دور منظومة الفاتورة الإلكترونية في تحسين أداء مصلحة الضرائب المصرية، مجلة مصر المعاصرة، عدد 552.
- 2 أحمد حسن، سيدة أحمد، 2023، التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثره على الإيرادات الضريبية، دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب بالقاهرة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثاني.
- 3 نشيدة معزوز، 2022، التحصيل الإلكتروني لدعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب، دراسة تجارب دول عربية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 11، العدد 01.
- 4 مبروك محمد، السيد نصير، 2023، استخدام برنامج الرقمنة الحكومية لمنظومة الإقرارات الإلكترونية والفاتورة الإلكترونية في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني بمصلحة الضرائب المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الرابع، العدد الأول، الجزء الثاني.

#### • المدخلات:

- 1 بيسوني، أمال ضيف، 2023، انعكاسات التحول الرقمي على بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار المباشر في ضوء التغيرات الدولية، المؤتمر العلمي السابع لكلية التجارة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

● الدوريات والتقارير :

- 1 ماهر، شيرين، 2023، منظومة الضرائب في العصر الرقمي، سلسلة رؤى مصرية، منشورات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 98، مارس 2023.
- 2 زكي، محمد، 2023، ملامح التطور في السياسات الضريبية، منشورات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سلسلة رؤى مصرية بعنوان: السياسات الضريبية في مصر، مارس 2023.
- 3 عبد الرزاق، أحمد، 2020، حصاد ستة أعوام، يونيو 2014 – يونيو 2020، إنجازات ومشروعات وزارة المالية المصرية، تقارير متاحة في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية المصرية.
- 4 وزارة المالية المصرية، 2024، تقرير بخصوص الانفاق الضريبي بمصر وحجم الفاقد الضريبي. الجمهورية المصرية. تقارير متاحة في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية المصرية.
- 5 وزارة المالية المصرية، 2020، دليل الأسئلة الشائعة عن منظومة الفواتير الإلكترونية.
- 6 مصلحة الضرائب المصرية، 2023، دليل الممول التعريفي بمنظومة الإيضال الإلكتروني، متاح على الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب المصرية.